

سلسلة الخلاصات الفقهية (٦١)

# أَحْكَامُ الْفَصْلِ لِيَزِيزِ الْجَنَوَابِ

كتبه

## فَهَانَ لِاجْمَعِي الْعَسَارِي

القاضي بمحكمة الاستئناف بمكة



وَجْهَنْدُوكَةِ الْعَرَبِ وَالْإِسْلَامِ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاوة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار  
على نجده إلى يوم الدين .  
أما بعد

فإن الصلاة أعظم ما يتقرب به العبد إلى ربّه بعد توحيده، وهي الركن الثاني من أركان الإسلام، وقد  
نقلت نصوص الكتاب والسنّة وأقوال السلف في بيان أحكامها وأصولها وفروعها وفضائلها وآثارها نقاًلاً  
مستفيضاً، يدلُّ على جليل قدرها، ورفع منزلتها، وعمق أثرها في تركية النفوس وإصلاح الأحوال.

وهي ميدان التنافس الحقيقي بين العباد، قال الله تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ .

إذ بها قوام الدين، وميزان اليقين، وعلامة الإقبال على رب العالمين، ومن أقبل على الله أقبل الله عليه،  
ومن أعرض خسر السعادة في الدنيا والآخرة .

وإذا أراد الله بعد خيراً حبب إليه الخير ، وهياً له أسبابه وطرقه ، ومن أقبل على الله أقبل الله عليه .

وجعله في مسارعة وسباق دائم إليه ، وفي بيع للأنفس والجوارح لله والدار الآخرة .

وقد كان للسلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة بعدهم عنابة عظيمة بالمحافظة عليها وحسن  
أدائها، فكانت أنس قلوبهم وراحة نفوسهم، يلجمون إليها عند الملمات، ويستكثرون من نوافلها تقرباً إلى  
الله تعالى. وقد جاء في الحديث القدسي الصحيح: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحبه إلي مما افترضت  
عليه، وما يزال عبدي يتقارب إلي بالنوافل حتى أحبه...» رواه البخاري.

وفي هذا دلالة على أن المحافظة على الفرائض، والإكثار من النوافل من أسباب نيل محبة الله ورضاه.

ولقد وصل بعض السلف والمعاصرين أنه يصلّي في اليوم مائة ركعة وبعضهم أكثر من ذلك ، والحافظ  
على الفرائض والسنن اليومية يصلّي في اليوم قرابة أربعين ركعة ، والناس ما بين مقل ومكث ، ولن يضيع  
الله أجر من أحسن عملاً .

قال تعالى : " وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا (١٩) كُلًا  
مُكْدُّ هُؤُلَاءِ وَهُؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا (٢٠) انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى  
بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ".

وعن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : "استقيموا ولن تحصوا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ولن يحافظ على الوضوء الا مؤمن" رواه أحمد .

والعجب كل العجب من قوم تاركون لها ، مقصرون في أدائها ، غافلون عنها ، ومن قوم لا يقيمونها حق القيام ، وليس لها أثر في حياتهم .

وبعد :

فإنه مع وضوح مكانتها في الشريعة، فإن من الأحكام الدقيقة المتعلقة بها ما يخفى على كثير من الناس، ومنها: أحكام الفصل بين الصلوات؛ إذ تتعلق بعمل يومي متكرر، وتقع الحاجة إلى بيانه، والسؤال عنه، ويحصل بسبب الجهل به تقصير أو مخالفة.

وقد تناولت مسائل هذا الباب في بطون كتب الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فجمعت - في هذا البحث - ثمانية عشرة مسألة ، مع ذكر شيء من أدلةها، وخلاف العلماء فيها باختصار، تسهيلاً لتحصيلها، وتقريراً لمسائلها، مراعاةً لحال كثيٍر من القراء في زمن غالب عليه الاختصار ولئلا يملها الملول.

والعلم يحيا بالمذاكرة والفكرة والدرس والمناقشة ، والعيش مع العلم من أعظم العيش وأللّه وأمتعه وأسماه وأسننه لمن حسنت نيته وصفت روحه ، ونسأله الله ذلك .

**من حاز العلم وذاكره صلحت دنياه وآخرته**

**فأدم للعلم مذاكرة فحياة العلم مذاكرته**

وما أهدى المرء لأخيه المسلم هدية أفضل من حكمة يزيده الله بها هدى أو يرده بها عن ردى.

**إذا الإخوان فاكِم التلاقي  
فَمَا صلَّةٌ بِأَحْسَنَ مِنْ كِتَابٍ**

وقد سميته :

**(أحكام الفصل بين الصلوات )**

تقبله الله قبولاً حسناً، ونفع به العباد والبلاد، والحاضر والباد، وجعله عملاً صالحًا، دائمًا، مباركاً على مر السنوات والأزمان ، صدقة لوالدي وأهل بيتي، ومشايخي وطلابي ، وأن يحيينا جميعاً على العلم النافع

والعمل الصالح، وأن يتعنا متابع الصالحين، وأن ينصر عباده المؤمنين، هو خير مسؤول وأكرم مأمول ،  
ومن أراد ترجمته إلى أي لغة فالأمر مبذول .

وإليكموها رحمة الله، وعین الرضا عن كل عیب کلیلة.



**المسألة الأولى :** تعريف الفصل : هو أن يجعل المصلي فاصلاً بين الصالاتين .

**المسألة الثانية :** الحكمة في الفصل والتغيير :

١ - لئلا تشتبه النافلة بالفرض في حق الإمام ، وحتى تنكسر الصنوف ويزول الاشتباه على الداخل من كل وجه على ما مر في حق المأمور .

قال ابن مفلح: (لأن في تحويله من مكانه إعلاماً لمن أتى المسجد أنه صلى فلا يتزوره، ويطلب جماعة أخرى )، وقال القاضي عياض: (وقد يقال: لغلا يتمادى به التنفل بعد خروج الناس فيظن الداخل إذا رآه يصلى في موضع إمامه أنه في الفريضة، إذ لم يأتاه من يصلى معه).

وفي حق الفذ، قال القرطبي: " ومقصود الحديث منع ما يؤدي إلى الزيادة على الصلوات المحدودات، وقيل: لغلا تعتقد السننية روي عن ابن مسعود ".

٢ - لتكثير مواضع السجود ، لقد كان السلف يعتنمون كل بقعة يُسجد عليها العبد، لأن الأرض تشهد لصاحبها يوم القيمة، ورد عن أبي هريرة، قال: قرأ رسول الله ﷺ : {يومئذ تحدث أخبارها} قال: أتدرون ما أخبارها؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمّة بما عمل على ظهرها أن تقول: عمل كذا وكذا يوم كذا وكذا، قال: فهذه أخبارها) رواه الترمذى وقال هذا حديث حسن غريب صحيح .

وأخرج عبد بن حميد عن الحكم رضي الله عنه قال : رأيت أبا أمية صلي في المسجد الحرام المكتوبة ثم تقدم فجعل يصلى هنا وهناك فلما فرغ قلت له : ما هذا الذي رأيتك تصنع قال : فرأت هذه الآية {إذا زللت الأرض زل لها} إلى قوله : {يومئذ تحدث أخبارها} فأردت أن تشهد لي يوم القيمة.

فانتقال المصلى بين الصلوات يزيد في صحيحته:

- سجوداً جديداً،

- وشهادة موضع،

- وأثراً من الطاعة يساق بها إلى رحمة الله.

٣- لإحياء مواضع الأرض بالعبادة ، فالعبارة حياة للأمكنة كما هي حياة للقلوب، وجريان نور الطاعة في زوايا المكان خيرٌ يستجلب، وبركةٌ تُستنزل ، ولذلك قال بعض السلف: "إن الموضع الذي يُذكر الله فيه لا يظلم ولا يخرب" ، والانتقال بين المواضع هو نوع من إحياء الأرض، ونشر آثار العبودية فيها.

٤- لانكسار الرتابة وبتجديد حضور القلب ونشاط النفس .

٦- اقتداء بالرسول ﷺ .

### ❖ المسألة الثالثة : حكم الفصل له حالتان :

#### ❖ الأولى : الإمام .

وهي محل خلاف بين الفقهاء رحمهم الله :

#### القول الأول :

يستحب التغيير ويكره عدم التغيير ، وهو مذهب جمهور الفقهاء، وقد نقله ابن الملقن وابن رجب واختاره ابن تيمية وابن القيم .

والأدلة :

١ - ورد عن أبي هريرة مرفوعاً: ( لا يتطوع الإمام في مكانته ) وضعفه البخاري وابن حجر.

٢ - عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ : "لا يصل الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول" رواه أبو داود .

٣ - وورد عن علي رضي الله عنه : (من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه) رواه ابن أبي شيبة وحسنه ابن حجر .

٤ - وروي ذلك عن ابن عمر وعبد الله بن عمرو رواهما عبدالرزاق وورد عن ابن مسعود رضي الله عنه .

#### القول الثاني : لا يكره ، وهو لابن عقيل الحنفي .

والأدلة :

لما ورد عن ابن عمر وورد عن عبيد الله بن عمر قال : "رأيت القاسم بن محمد بن أبي بكر وسلم يصليان الفريضة ثم يتطوعان في مكانتهما". رواه ابن أبي شيبة .

وأجيب : لعله تم الفصل بكلام أو ذكر .

**القول الثالث :** يفصل فقط مقدار اللهم أنت السلام ومنك السلام تبارك ياً الجلال والإكرام ثم يصلي الرابطة ، وهو مذهب الحنفية.

### ◆ الحالة الثانية : المأمور .

محل خلاف بين العلماء :

**القول الأول :** يكره أن يصلى في مكانه ويستحب أن يغير مكانه ، وبه قال ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبو سعيد وعطاء وهو مذهب الحنفية والشافعية ، واختاره النووي وهو ظاهر كلام ابن رجب وقال ابن تيمية وابن القيم مندوب إليه .

والأدلة :

١- عن السائب أنه صلى مع معاوية الجمعة فتتفل بعدها فقال له معاوية : ( إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلة حتى تتكلم أو تخرج فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك ، أن لا نوصل صلاة بصلة حتى نتكلم أو نخرج ) رواه مسلم.

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ "إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليتقدم أو ليتأخر، أو عن يمينه، أو عن شماله" رواه البيهقي وصححه الألباني.

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ﷺ: (أيعجز أحدكم- إذا صلى- أن يتقدم أو ليتأخر، أو عن يمينه أو عن شماله؟!) - زاد في حديث حماد: في الصلاة؟!- "؛ يعني: في السباحة. رواه أبو داود وضعفه البخاري وابنقطان والنويي ، وصححه الألباني .

٤- عن عطاء عن بن عباس رضي الله عنه قال : ( إذا صلى أحدكم المكتوبة ثم أراد أن يصلى بعدها فليتقدم ولا يتكلّم ) قال ابن عبد البر في التمهيد وهو صحيح .

٥- عن الشعبي قال : ( إذا صليت المكتوبة ثم أردت أن تتكلّم فاخذ خطوة أو تكلّم ) الاستذكار.

**القول الثاني :** يجوز بدون كراهة ، وبه قال ابن عمر وعبد الله بن عمرو وهو مذهب المالكية والحنابلة.

**القول الثالث:** يجب الفصل ، واختاره القشيري و الصناعي ، لما تقدم من أدلة القول الأول ، والنهي يقتضي التحريم والأمر يقتضي الوجوب .

**الأقرب :** الاستحباب ، لما تقدم ، والأمر في السنن في آداب الصلاة يصرف للاستحباب ، لحديث المسيء صلاته ونحوه .

#### ❖ المسألة الرابعة : هل النهي المتقدم في حديث ابن المسمى خاص بالجمعة ؟

الجواب : الصحيح ، لا ، لأن الأصل العموم ، ولأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، واختاره العراقي ، وابن تيمية والصناعي .

#### ❖ المسألة الخامسة: حالات تغيير الموضع :

**▲ الأولى :** صلاة فريضة بعدها فريضة فلا يتحول كالجمع والقضاء ، لعدم الدليل ، وهو ظاهر كلام الفقهاء .

**فرع :** وقال الشافعية: " يتتحول للفريضة المقضية وغيرها " .

**▲ الثانية :** صلاة نافلة بعدها نافلة ، كالترويج وقيام الليل والوتر وغيرها محل خلاف بين العلماء :

**القول الأول :** لا يتتحول ، لأنه لم يرد ذلك عن الصحابة أو التابعين ، وهو ظاهر كلام الفقهاء ونص عليه الشافعية.

**القول الثاني :** يتتحول ، ورد ذلك عن ابن عباس في قيام الليل . وهو اختيار الشوكاني .

**والأقرب :** الأول ، لما تقدم ، وإن غير المنفرد المكان فلا حرج ، وكان يفعله بعض الصالحين في قيامهم الليل تكثيراً لشهادة الأرض لهم ..

**▲ الثالثة :** فريضة بعدها نافلة ، وهي التي فيها الخلاف المتقدم .

**▲ الرابعة :** نافلة بعدها فريضة ، كالسنة القبلية لها حالتان :

- الإمام : لا يستحب التغيير ، وهو جائز اتفاقاً ، حكاه ابن رجب .
- المؤموم : كالإمام في ما سبق ، لأنَّه لم يرد ذلك عن الصحابة .

فإن قال قائل : النص عام . فالجواب : يحمل النص على الحالة الثالثة ، لما تقدم .

#### ❖ المسألة السادسة : يكون الفصل بماذا ؟ محل خلاف بين الفقهاء :

**القول الأول :** يكون بالكلام وتغيير المكان ، لما تقدم من الأدلة ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.

**القول الثاني :** لا يكون إلا بالتحول من المكان ، وهو مذهب المالكية .

**الأقرب :** الأول ، والثاني أفضل .

❖ **المسألة السابعة :** يعتبر الانتقال خطوة أو خطوتين تغييرًا للمكان ، لعموم قوله: «أن يتقدم أو يتأخر».

#### ❖ المسألة الثامنة : هل الذكر بين الصلاتين يعتبر فاصل ؟

محل خلاف بين العلماء رحمهم الله :

**القول الأول :** يعد فاصلاً ، وبه قال بعض المالكية كالزرقاني وابن الحاج واختاره ابن حجر وشيخنا ابن عثيمين .

**القول الثاني :** لا يعد فاصلاً ، وهو مقتضى مذهب جمهور الفقهاء ، لأنَّ الأصل أن يؤتى بالذكر أعقاب الصلوات ، ولو أراد الشارع اعتباره فاصلاً لذكره .

**والراجح :** يعد فاصلاً ، لأنَّ الذكر كلام ، وهو من أفضل الكلام و لأن العلة الظاهرة حتى لا يوهم الوصل بين الصلاتين متحققة بالذكر .

**تبنيه:** الشافعية يقولون: "بكلام إنسان" ، فظاهره يستلزم المخاطبة .

#### ❖ المسألة التاسعة : هل يبدأ بالتطوع أم الذكر ؟

قال ابن حجر ولذلك أحوال :

**الأولى** : إن كانت الفريضة بعدها تطوع فهل يبدأ بالتطوع أم الذكر ؟

**القول الأول** : الأكثر يبدأ بالذكر ، وهو مذهب جمهور الفقهاء .

**القول الثاني** : يبدأ بالتطوع ، وهو مذهب الحنفية .

**والراجح** : الأول ، وهو صريح السنة النبوية قولاً وفعلاً وعمل الصحابة .

**الثانية** : إن كانت مما لا يطوع بعدها فيذكر الله .

❖ **المسألة العاشرة** : هل يقيم أحداً من مكانه لأجل الفصل ؟.

لا يجوز ، لأن في ذلك اعتداء على حق الغير ، ولعموم النهي أن يقيم الرجل أخاه ليجلس مكانه إلا أن يأذن .

❖ **المسألة الحادية عشرة** : هل السكوت مع طول الفصل يعتبر بذاته فاصلاً؟.

محل احتمال ، **والأقرب** : عدم الاعتبار لظاهر النص .

❖ **المسألة الثانية عشرة** : نص الشافعية على أن الاضطجاع بين الفجر والصبح يكون فصلاً.

❖ **المسألة الثالثة عشرة** : هل إذا صلى الفريضة ثم أراد الجنائزة وإذا أراد النافلة بعد الجنائزة هل يغير أم لا ؟

المسألة محتملة إذا لم يفصل بينها بذكر أو كلام .

❖ **المسألة الرابعة عشرة** : أن ما تقدم من المسائل يشمل المرأة كالرجل ، لأن النساء شقائق الرجال في الأحكام .

❖ **المسألة الخامسة عشرة**: يسقط التغيير في المكان إذا تعذر ذلك بسبب الزحام ونحوه ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة ، لأن الحاجة قد تبيح المحظور؛ فلأن تزيل المكروه بطريق الأولى .

❖ **المسألة السادسة عشرة**: إذا أحرم ونسى التحول استحب له ذلك في أثنائها، وهو مذهب الشافعية.

❖ **المسألة السابعة عشرة:** استثنى بعض الشافعية صلاة الضحى لمن جلس ذاكراً بعد الصبح

للحديث، ونوقش : بأن التنفل ليس كائناً عقب صلاة الصبح.

❖ **المسألة الثامنة عشرة :** الحكم يشمل الصلاة في المسجد وغيره ، لعموم النص .

❖ اللهم فقهنا في الدين وفق سنة سيد المرسلين ﷺ وثبتنا عليه ، واجعلنا من دعاته وأنصاره ، اللهم رضاك وصلاحاً وثباتاً لقلوبنا وطهارة لنفوسنا وذرياتنا ، ونصرأً وعزأً للإسلام والمسلمين وببلادنا وببلاد المسلمين وولاتها على رضاك ، وجمعأً للمسلمين على هداك ، وهلاكاً للظالمين المعذبين .

وإلى لقاء آخر يسره الله بمنه وكرمه على طريق العلم والهدى .

لَنُلْتَقِيَ بِالذِّكْرِ إِنْ لَمْ نَلْتَقِ  
إِنَّا عَلَى الْبِعْدِ وَالْتَّفْرِقِ

كتبه / فهد بن يحيى العماري

البلد الحرام ١٩/٦/١٤٤٧ هـ

famary1@gmail.com

سلسلة الخلاصات الفقهية	
<u>الإنارة في أحكام الاستخاراة</u>	<u>إتحاف النبي في أحكام التمثيل</u>
<u>جزء في أحكام سجود السهو</u>	<u>الدرة في أحكام السترة</u>
<u>الإيضاح الجلي في أحكام زكاة الحلي</u>	<u>أحكام العمرة في جائحة كورونا</u>
<u>أحكام صيام عاشوراء</u>	<u>جزء في أحكام نزلاء الفنادق</u>
<u>جزء في أحكام المسح على الحوائل</u>	<u>أحكام صيام عرفة</u>
<u>جني الأفنان في أحكام المصحف</u>	<u>فوح العطر بأحكام زكاة الفطر</u>
<u>زاد قارئ القرآن</u>	<u>التسنيم في أحكام التسليم</u>
<u>الإكيليل في أحكام التداوي</u>	<u>تحية الإسلام فضائل وأحكام</u>
<u>المستقى من أحكام الضحى</u>	<u>أحكام صيام ست شوال</u>
<u>الكافي في أحكام الصلاة على الكراسي</u>	<u>الجود بأحكام الركوع والسجود</u>
<u>السنابل في أحكام الزلزال</u>	<u>الإعلام بأحكام استخلاف الإمام</u>
<u>التداخل في الطهارة</u>	<u>التبين في بعض أحكام التأمين</u>
<u>أحكام الصلاة أداء وقضاء</u>	<u>حكم الصلاة مع الإخلال بالاتصال</u>
<u>إمتاج الفكر بأحكام الذكر</u>	<u>الوشاح في أحكام دعاء الاستغاثة</u>
<u>إنه رسول الله صلى الله عليه وسلم</u>	<u>البدور في أحكام الأيمان والندور</u>
<u>أحكام تلاوة القرآن في الصلاة</u>	<u>التزود في أحكام الشهيد</u>
<u>المداد بأحكام العجراد</u>	<u>إمتاع النظر بأحكام الجمع في المطر</u>
<u>زاد المسافر</u>	<u>زاد الصائم</u>
<u>جزء في أحكام الصلاة بغير اللغة العربية</u>	<u>النبراس في أحكام الشائب والعطاس</u>
<u>منارات في أحكام اقتناء الحيوانات</u>	<u>أعياد غير المسلمين (حوار علمي)</u>
<u>الدر المرصوف في أحكام صلاة الكسوف</u>	<u>زاد المرأة الممحدة</u>
<u>أنسني المراتب في أحكام سنن الروايات</u>	<u>زاد المعتمر</u>
<u>المصاييف في أحكام صلاة التراويح</u>	<u>إنباء الأنام بأحكام تحية الإسلام</u>
<u>أحكام السباحة</u>	<u>أحكام المصافحة</u>